

مليار درهم قروض القطاع الخاص الإماراتي 2022 53



سجل القطاع الخاص زيادة في الائتمان خلال عام 2022، بنحو 53.2 مليار درهم، متضمناً زيادة بنحو 26 مليار درهم ائتمان القطاع التجاري والصناعي، وفقاً لتقرير المؤشرات المصرفية الصادر عن مصرف الإمارات المركزي. وبحسب البيانات، تراجع ائتمان الحكومة بنحو 24.3 مليار درهم، وارتفع ائتمان القطاع العام بنحو 7.8 مليار درهم، كما ارتفعت القروض الممنوحة للأفراد بنحو 27.2 مليار درهم في 2022، ليصل إجمالي الائتمان المحلي الجديد إلى نحو 32.5 مليار درهم، وفي المقابل سجل الائتمان لغير المقيمين، ارتفاعاً قوياً بمقدار 54.6 مليار درهم

• نمو الودائع

وارتفعت الودائع الحكومية في بنوك الإمارات خلال عام 2022، بمقدار 108.6 مليار درهم، لتصل إلى 396.8 مليار درهم في نهاية ديسمبر 2022، مقارنة مع 288.2 مليار درهم في نهاية ديسمبر 2021. وارتفعت ودائع القطاع الخاص بمقدار 157.6 مليار درهم إلى 1.349 تريليون درهم في نهاية العام الماضي، بينما ارتفعت بمقدار 8.4 مليار درهم للمؤسسات المالية غير المصرفية، في حين تراجعت ودائع القطاع العام بنحو 31 مليار

درهم، ويصل إجمالي ودائع المقيمين إلى نحو 243.6 مليار درهم، أما ودائع غير المقيمين فتراجعت بمقدار 18 مليار درهم.

• مؤشرات

وارتفع معدل التكلفة على الودائع المصرفية بنسبة 150% من 0.8% في نهاية ديسمبر 2021 إلى 2% في نهاية ديسمبر 2022، كما ارتفع معدل العائد من الإقراض المصرفي بنسبة 66.7% من 3.6% إلى 6% في نهاية 2022. وارتفع رأس المال والاحتياطيات بنسبة 6.8% إلى 429.7 مليار درهم، كما تراجعت مخصصات خاصة وفوائد معلقة بنسبة 2.6% إلى 118.4 مليار درهم، بينما ارتفعت المخصصات العامة 8.6% إلى 37.8 مليار درهم. وبلغت نسبة القروض إلى الموارد المستقرة 75.6%، ونسبة الأصول السائلة المؤهلة 19.1%، ونسبة كفاية رأس المال من الشقين الأول والثاني 17.3%، منها 16.1% للشق الأول.

"حقوق النشر محفوظة" لصحيفة الخليج. © 2026